مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 9 العدد 2أ، 2012، ص ص 681- 718

أثر علاقات المعنى في تقعيد تراكيب العربية

سعيد جبر أبو خضر * عبد الرحمن قبلان السرحان**

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تبيّن أثر علاقات المعنى في صياغة قواعد التراكيب النحوية في العربية، لتقف على أهمية هذه العلاقات الدلالية المعجمية بوصفها إحدى آليات ضبط العلاقة النظمية في تراكيب العربية، ولتكشف عن تنبّه النحويين العرب القدامى ودارسي النحو العرب التقليديين في العصر الحديث إلى مثل هذه العلاقات في وصف قواعد تراكيبها. وتستقصي في سبيل ذلك أبرز مصادر النحو العربي ومراجعه، وتنطلق في فهم علاقات المعنى من معطيات علم الدلالة اللفظي.

وتظهر هذه الدراسة في نتائجها الأثر الجلي الذي تنطوي عليه علاقات المعنى كالترادف والتقابل والاشتمال وعلاقة الجزء بالكل، في صياغة أحكام عدد من قواعد التراكيب وضوابطها لدى النحويين العرب القدامى والمحدثين التقليدين بعامة، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن هشام، وعباس حسن بخاصة. كما تظهر الدراسة ارتباط هذه العلاقات بمجموعة تراكيب محددة تتضمن في بنيتها مكونات نحوية كالحال والتمييز والعطف والبدل والتوكيد اللفظي والاستثناء والمفعول المطلق والإضافة. وكذلك، تظهر الدراسة توظيف النحويين في توصيف قواعد التراكيب مفاهيم تقارب دلالة المصطلحات المتداولة في علم الدلالة اللفظي، وبخاصة في مجال الترادف، وعلاقة الجزء بالكل. ومع ذلك، فإن التقابل قد ظهر عند النحويين مجملا، فخلت المواضع التي وقفت عليها الدراسة من تمييز دقيق بين أنماط التقابل المتباينة.

مقدمة:

تنهض هذه الدراسة لرصد أثر علاقات المعنى (Sense relations) في صياغة قواعد التراكيب في التراث النحوي العربي؛ لتظهر جانبا عميقا من جوانب نظر النحويين العرب القدامى في استنباط القواعد الناظمة للتراكيب في العربية، يستند إلى اتخاذ العلاقات الدلالية المعجمية (Lexical relations) بين المفردات في التركيب من الضوابط التي تحكم بنية عدد من تراكيب العربية كالحال والمفعول المطلق والتمييز والنعت.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

** باحث، وزارة التربية والتعليم، المفرق، الأردن.

وتعد علاقات المعنى ـ كما هو معلوم ـ إحدى الموضوعات التي يوليها علم الدلالة اللفظي (Lexical semantics) اهتماما بالغا. وتوصف علاقات المعنى في أدبيات هذا العلم بأنها ناتجة عن الارتباط الذهني بين الوحدات الدلالية (Semantic Units)، الذي يولد أنواعا من العلاقات المعنوية بين الوحدات الدلالية، "يُدرك بعضها عن طريق العلاقات التركيبية التلاؤمية (Syntagmatic relations)، التي يرتبط بها العنصر اللغوي مع العناصر الأخرى في مجال اللغة الذي يقع فيه، فيرتبط معنى المفردة بوظيفة الموقع الذي تشغله، نحو الارتباط التركيبي التلاؤمي بين المفردة "الحصان" في موقع الفاعل والفعل "يصهل" في التركيب "يصهل الحصان". ويُدرك بعضها الآخر عن طريق العلاقات الدلالية الاستبدالية (أو العمودية) (Paradigmatic relations)، التي يرتبط فيها العنصر اللغوي بالعناصر اللغوية الأخرى التي قد يُستبدل بها، أو يقوم مقامها"[1]، نحو الارتباط الاستبدالي بين المفردات المترادفة (استيقظ، وصحا، ونهض..) في الجملة "استيقظ مبكرا".

وقد تقوم علاقات المعنى الاستبدالية ـ وهي محط اهتمام هذه الدراسة ـ بين المفردات بالنظر إلى أمرين، الأول: المعنى (Meaning)، والثاني: الصيغة (Form)، وأهم العلاقات القائمة على المعنى: الترادف (Synonymy)، والتقابل (Opposition)، والاندراج (Hyponymy)، وعلاقة الجزء بالكل (part-whole relation). أما أهم العلاقات القائمة على الصيغة (أو الشكل) فهي: الاشتراك اللفظي (Homonymy)، والتجانس اللفظي (Homophony)، وتعدد الدلالات (Polysemy)[2].

وإذ تفيد الدراسة الحالية من الجوانب الميتالغوية (Metalinguistic) التي ينطوي عليها علم الدلالة اللفظي في تحليله علاقات المعنى ووصف مفاهيمها المعرفية المجردة، وبخاصة في الإفادة من المصطلحات والمفاهيم الواردة في تحليل العلاقات الاستبدالية القائمة على المعنى، فإن للدراسة الحالية مسلكها وتوجهها الخاصين في تحديد نمط علاقات المعنى على المستوى الأفقي لتراكيب العربية، أي، أن الدراسة تمزج بين المستويين الدلالي المعجمي والتركيبي، وترصد علاقات المعنى على المحور النظمي، سعيا إلى تحديد الضوابط الدلالية المعجمية التي تسهم في صوغ أحكام بعض تراكيب العربية.

والحال هذه، فالدراسة الحالية ترود موضوعاً لم يحظ بعناية اللغويين، لتسهم ببحثه في استكمال الجهود السابقة في استجلاء العلاقات المعنويّة بين مستويات النظام اللغويّ (language-system) بعامة، والمستويين التركيبي (Syntactic Level) والدلالي (Semantic Level) بخاصة[3].

علاقة الترادف وتقعيد التراكيب العربية:

يعرّف الترادف بأنّه علاقة بين عدد من الكلمات المختلفة في اللفظ والمتحدة في المعنى[4]، فالترادف يعني تضمناً من الجانبين، يكون (أ) و(ب) مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب)، و(ب) يتضمن (أ)، كما في كلمة " أم" و" والدة "[5].

ويبنى الترادف، في العموم، على المعنى الأساسي للكلمة دون معانيها الإضافية أو النفسية أو الأسلوبية؛ لأنّ التركيز على المعاني الخاصة بكل كلمة قد يلغي الترادف أو يجعله قليلاً نسبياً في اللغة، والترادف أساساً للمعاني وليس للكلمات؛ ولذلك يجب القول إنّ معنى الكلمة (أ) يرادف معنى الكلمة (ب)[6]. ويفرق علماء الدلالة بين نوعين من الترادف، هما: **الترادف الكامل**: ويقصد به المطابقة التامة في المعنى، **والترادف الجزئي**: ويقصد به تقارب معنى اللفظين تقارباً شديداً في المعنى يصعب معه التفريق بين اللفظين[7].

ويلحظ، على ضوء مفهوم علاقة الترادف، تنبّه النحويين العرب القدامى إلى هذه العلاقة بين المفردات في استنباط عدد من الأحكام الضابطة لتراكيب العربية. وتسوق الدراسة الحالية، هنا، بعض النماذج الدالة؛ لتبيين أثر الترادف في تقعيد التراكيب.

- **جواز أن ينوب عن المفعول المطلق المرادف له.**

ويظهر هذا الحكم لدى سيبويه (ت180هـ)، حيث يقول: "هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً...ومثل نصب هذا الباب قول الشاعر، وهو الراعي:

دَأبْتُ إلى أن يَنْبُتَ الظِّلُّ بعد ما تَقَاصَرَ حتّى كادَ في الآلِ يَمْصَحُ

وَجيفَ المطَايَا ثمّ قلتُ لصُحْبتي ولم يَنْزِلوا أَبْرَدتُمُ فتَرَوّحُوا

لأنّه قد عُرف أنّ قوله: (دأبت): سرت، لمّا ذكر في صدر قصيدته، فصار دأبت بمنزلة أوجفت عنده، فجعل وجيف المطايا توكيداً لأوجفت الذي هو في ضميره"[8]. والذي أجاز صحة نيابة المصدر عن فعله في قول سيبويه إنّ الوجيف بمعنى السير السريع، وعلى هذا يصح تأكيد كل فعل بمصدر ليس من لفظه ولكنّه في معناه[9]. ويظهر، كذلك، في قول عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ): "ومثله في احتمال الوجهين قولهم: تبسمت وميض البرق؛ لأنّ هذا النحو يُحمل على إضمار نحو: تبسمت ووميض البرق، ويستغنى عن ذكره لدلالة تبسمت عليه. ويتأول على أن يكون وميض منصوباً بنفس تبسمت لأنّه لمّا كان بمعناه قام مصدره مقامه. فكأنّه قيل: تبسمت تبسّم البرق. فالوميض تبسّم في المعنى"[10]. كما يظهر في قول الزمخشري (ت 538هـ): "وقد

يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه، وذلك على نوعين: ما يلاقي الفعل في اشتقاقه...وما لا يلاقيه فيه, كقولك: قعدت جلوساً, وحبست منعاً"[11]. ويرد الحكم مرتبطا بالمصطلح على نحو جليّ لدى النحاة المتأخرين، كما في قول ابن هشام الأنصاري (ت761هـ): "ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر...أو مرادف له، نحو: شنئته بغضاً، وأحببته مقةً، وفرحت جذلاً"[12]. ويستقر هذا الحكم في مصنفات دارسي النحو المحدثين، شأن: عباس حسن، ومصطفى الغلاييني، وأمين علي السيد، وغيرهم[13].

- **الحكم في الحال المؤكدة:**

قد تكون الحال مؤكدة لصاحبها، يقول عبد القاهر الجرجاني "اعلم أنّ أصل الحال أن تكون ممّا يتحوّل وينتقل: كالركوب والمشي وما جرى ذلك المجرى، وإذا كانت غير منتقلة كانت مؤكدة نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[14]؛ لأنّ الحق لا يزول عن التصديق، كما يزول زيد عن الركوب إلى حال أخرى"[15]. فالحق، هنا، مرادف في المعنى للتصديق؛ لأن الحق يتضمن التصديق كما أنّ التصديق يتضمن الحق. وقد تكون الحال مؤكدة لعاملها، نحو ما ورد لدى ابن عصفور (ت669هـ): "والمؤكد: تبسّم زيد ضاحكاً"[16]. فالتبسّم ضحك في المعنى، والعكس صحيح. ويتضمن ما أورده ابن هشام إشارة واضحة إلى الترادف بين الحال المؤكدة وعاملها: "والمؤكدة لعاملها كقولك: جاء زيد آتياً، وعاش عمرو مفسداً، وقول الله تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾[17]؛ وذلك لأنّ الإزلاف هو التقريب؛ فكل مزلف قريب، وكل قريب غير بعيد، وقوله تعالى:... ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾[18]، ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾[19]، ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[20]، فإنه يقال: عثي بالكسر يعثى بالفتح إذا أفسد"[21]، وفي"...قوله تعالى: ﴿ويوم أبعث حيّا﴾ [22]، وقول الشاعر:

وَتُضِيءُ في وَجْهِ الظَّلاَمِ مُنِيرَةً كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلّ نِظَامُها

فالبعث حياة، وتضيء بمعنى منيرة" [23].

- **وجوب تقديم حال الفاضل على أفعل التفضيل:**

يضبط هذا الحكم بتوسط أفعل التفضيل بين حالين تتضمن كل منهما الأخرى، ووجوب تقدّم حال الفاضل على أفعل التفضيل، ويستدلّ على هذا بقول الجرجاني: "أنّك لو قلت: هذا بُسراً أطيب منه عنباً، لم يجز، إذ لا تقدر على أن تقول: هذا إذا كان بُسراً أطيب منه إذا كان عنباً، لأجل أنّ البُسر لا يتحوّل عنباً كما يتحوّل رُطباً، وإنّما يتحوّل الحصرم عنباً. فإن قلت: هذا

حصرماً أطيب منه عنباً، جاز إذا صحّ الغرض"[24]. فالبسر والرطب متقاربان في المعنى، وكذلك الحصرم والعنب؛ فالتمر يكون أولاً بسراً، ثم يتحول رطباً إلى أن يصير تمراً، كما أنّ العنب يكون حصرماً، ثمّ يتحول إلى عنب. ويزيد ابن هشام (ت761هـ) الحكم السابق وضوحا في قوله: "يستثنى من أفعل التفضيل ما كان عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى...، وأحدهما مفضل على الآخر، فإنّه يجب تقديم حال الفاضل، كهذا بسراً أطيب منه رطباً"[25].

وعليه، فيجب تقديم الحال على اسم التفضيل العامل في حالين إذا كان كل من الحالين متضمناً للآخر، فتقدّم حال الفاضل وتأخر حال المفضل عليه، ويلحظ أنّ التضمن بين الحالين نسبي؛ إذ يمكن تمييز أحد الحالين من الآخر ببعض المعاني الجزئية، فالحصرم مثلاً وإن كان عنباً يختلف عن العنب من حيث الحجم والطعم والنضج، وعليه تكون العلاقة الدلالية المعجمية بين الحالين ـ وعلى نحو دقيق ـ علاقة ترادف جزئي.

- **حكم عطف النعوت المتحدة المعنى:**

الأصل في النعت أن يتبع منعوته في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، ويكون مفيداً للتعريف إن كان المنعوت معرفة، ومفيداً للتخصيص إن كان المنعوت نكرة، نحو: رأيت الرجلَ الظريفَ، ورأيت رجلاً ظريفاً. وقد ورد عن بعض النحويين أحكام تفصيلية تتعلق بتعدد النعوت المتحدة المعنى لمنعوت واحد، من حيث إتباعها حالة المنعوت الإعرابية أو قطعها، ويستدلّ على مثل هذه الأحكام بما أورده ابن عصفور، إذ يقول: "إن كان المنعوت مجهولاً والصفات في معنى واحد، لم يجز في الصفة الأولى إلا الإتباع، وما عدا ذلك من الصفات يجوز فيها ثلاثة الأوجه المتقدمة، ومن ذلك قوله[26]:

وَيَأوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالى

فأتبع (عُطّلاً) وقطع (شعثاً)؛ لأنّ الشّعث يكون عن العطل، فهو في معناه"[27].

ويرى السيوطي (ت 911هـ) غير ذلك؛ إذ يقول: "وإنّما يجوز العطف لاختلاف المعاني؛ لأنّه حينئذٍ ينزّل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات، فيصح العطف، فإن اتفقت فلا؛ لأنّه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه. وإنّما تحسن لتباعدها، نحو: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾[28]. بخلاف ما إذا تقاربت نحو: ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾[29]" [30].

النعوت السابقة دالة على معنى واحد، فيحكم على النعت الأول فقط بوجوب الإتباع، وما تبقى من النعوت يجوز فيها الإتباع أو القطع، فالعطل والشعث في معنى واحد؛ فأتبع الأول وقطع الثاني باستخدام العاطف، والسيوطي لا يجيز العطف؛ لأنّ النعوت دالة على معنى واحد، ويستدلّ بقوله

تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾[31]، فكل من الخالق والبارئ والمصوّر صفات لله تعالى، ودالة على معنى واحد، ولكن لكل منها بعض المعاني الجزئية التي تميز بعضها من بعض؛ فترادفها الجزئي لا يجيز عطف بعضها على بعض.

- **حكم التوكيد اللفظي بالمرادف:**

يعرف التوكيد اللفظي بتكرار اللفظ نفسه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملةً، نحو: حضر زيد زيد، وجاء جاء زيد، ونعم نعم، ودرست درست. وأمّا هذا الحكم فيعني أنّ اللفظة الثانية تختلف عن اللفظة الأولى في اللفظ، وترادفها في المعنى، نحو: جاء حضر زيد، زيد واقف قائم، ونحو ذلك. ويستدلّ على جواز توكيد اللفظ بمرادفه في المعنى بما يرد في شرح التصريح لخالد الأزهري (ت 905 هـ): "(وأمّا التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه...أو تقويته بموافقه معنى، وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث، فالأول: كجاء زيد زيد، وقام قام زيد، ونعم نعم، وقمت قمت، والثاني: كتأكيد اسم بمرادفه، نحو: حقيق جدير، وصمت سكت زيد وأجل جير وقعدت جلست..."[32]. ويلحظ، أن لفظي المؤكَّد والتوكيد يتضمن أحدهما الآخر، ويقاربه في المعنى، فالحقيق قد يعني الجدير، وأَجَل يقارب معنى جَيْرِ[33]، والصمت قد يعني السكوت، والقعود قد يعني الجلوس. واعتمد دارسو النحو المحدثون علاقة الترادف بين العنصرين ـ المؤكد والتوكيد ـ في حكم إجازة مثل هذا التركيب[34].

- **العلاقة بين البدل والمبدل منه إذا كان بدل كل من كل:**

يضبط هذا النوع من البدل بالنظر إلى العلاقة بين البدل والمبدل منه؛ إذ يكون العنصر اللغوي الثاني (البدل) مطابقاً في المعنى للعنصر اللغوي الأول (المبدل منه) في التركيب الواحد، فالعنصران مختلفان لفظا لكنهما متحدان معنى.

ويطلق الزجاجي (ت 337هـ) على هذا النوع من البدل مصطلح (بدل الشيء من الشيء لعين واحدة)؛ إذ يقول: "يُبدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة... فأمّا بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، فتقول: جاءني أخوك زيد، ترفع الأخ بفعله وزيد: بدل منه، وهما لعين واحدة. وهذا بدل المعرفة من المعرفة، ونظيره قول الله عزّ وجلّ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[35]، فالصراط الثاني بدل من الأول، وهما لعين واحدة"[36].

ويلحظ أنّ العلاقة بين البدل والمبدل منه أنّهما لفظان مختلفان يدلان على معنى واحد؛ فالعنصر الثاني يؤكد معنى العنصر الأول؛ لأنّ الثاني يطابق الأول في المعنى، فالأخ هو زيد، وزيد

هو الأخ، ومثل هذا التركيب يحكمه معرفة كل من المتكلم والمخاطب؛ فالمتكلم يدرك أنّ للمخاطب أخاً هو زيد، كما أنّه لا يوجد للمخاطب أخ إلا زيد، ولو كان له أخ غير زيد لما جاز أن يحمل مثل هذا التركيب على البدل؛ وذلك لأن المبدل منه في حكم الساقط، كما أنّ المقصود بالحكم هو البدل؛ ولذلك كان زيد مساوياً للأخ في المعنى، كما أنّ الأخ مساوٍ في المعنى لزيد. وعلى هذا لو قلنا: جاءني أخوك، يفهم المخاطب أنّ المقصود بالأخ هو زيد، وإذا قلنا: جاءني زيد، يفهم المخاطب كذلك أنّ المقصود بزيد هو الأخ؛ ولذلك نجد أنّ كلاً من العنصرين يتضمن الآخر[37]. وأمّا الصراط المستقيم في قوله تعالى فهو مطابق في المعنى لصراط المنعم عليهم، وقد تأتّت هذه المطابقة بين العنصرين؛ بإضافة كل منهما لعنصر لغوي جديد هو المضاف إليه، وعلى هذا نجد أنّ بين العنصرين علاقة تضمّن من الطرفين، فالعنصر الأول يساوي العنصر الثاني، والعكس صحيح[38].

وقد وصف الجرجاني هذا النوع من البدل بأنه بدل اللفظ لا المعنى، حيث يقول: "اعلم أنّ الضرب الأول الذي هو بدل الكلّ نحو: ضربتُ زيداً أخاك بدلٌ لفظيٌّ لا معنويٌّ من حيث ذكرنا أن الأخ هو زيدٌ"[39]، ما يشير إلى أنّ كلاً من البدل والمبدل منه لفظان مختلفان يدلان على المعنى نفسه، وفي هذا إدراك واضح للعلاقة المعنوية بين العنصرين، كما أنّه لا يوجب إسقاط المبدل منه من حيث إنّه ساوى البدل في المعنى[40].

وقد تنبّه معظم النحويين إلى أثر المعنى في العلاقة بين العنصرين (البدل والمبدل منه)؛ فاشترطوا في هذا النوع من البدل المطابقة في المعنى للمبدل منه، ما يؤكد أنّ علاقة البدل بالمبدل منه في هذا النوع من البدل علاقة التضمن من الطرفين، ويستدلّ على هذا بقول ابن عصفور في تعريفه بهذا النوع من البدل: "وهو أن تبدل لفظاً من لفظ، بشرط أن يكونا واقعين على معنى واحد"[41]. ونجد مثل هذا التعريف عند ابن هشام، إذ يقول: "وأقسام البدل أربعة: بدل كل من كل، وهو بدل الشيء مما هو طِبْقُ معناه، نحو ﴿اهْدِنا الصراطَ المستقيمَ صراطَ الذين﴾[42]، وسمّاه الناظم[43] البدلَ المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو ﴿ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهِ﴾[44] فيمَن قرأ بالجرّ"[45]. وعليه، فالعلاقة بين البدل والمبدل منه مبنية على الترادف التام؛ فكل من العنصرين يتضمن الآخر، ويؤدي المعنى نفسه. وعلى هذا جرى دارسو النحو المحدثون في اشتراط المساواة التامة في المعنى بين العنصرين في تركيب بدل الكل من الكل (أو المطابقة)[46].

- **العلاقة بين المتعاطفين على البيان:**

يضبط عطف البيان بالنظر في معنى المتعاطفين؛ إذ يكون العنصر الثاني (المعطوف) مطابقاً في المعنى للعنصر الأول (المعطوف عليه)، كما يكون العنصر الأول مطابقاً في المعنى للعنصر الثاني، فكل من العنصرين يتضمن الآخر، إلا أنّ العنصر الثاني يكون أكثر بياناً من العنصر الأول؛ وذلك لأنّ الفائدة من العنصر الثاني إيضاح العنصر الأول. ويبدو هذا جليا في قول الجرجاني: "اعلم أنّ عطف البيان ما كان اسماً محضاً كزيد وعمرو وأبي عبد الله فإذا قلت: مررت بزيدٍ أبي عبد الله، كان في الكنية بيان. ألا ترى أنّ المخاطب يعلم أنّ الذي يعنيه ممن وسم بهذه اللفظة هو الذي يكنى أبا عبدالله وكذا إذا قلت: مررت بأبي عبد الله زيدٍ، عُلم أنّك تريد من جملة من يُكنى أبا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيدٍ. ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به"[47].

ويلحظ في هذا أنّ العنصر الثاني يكون أكثر شهرةً في الاستعمال من العنصر الأول؛ ولذلك كان فيه بيان للعنصر الأول، فالعنصر الأول يبقى مبهماً للمخاطب حتّى يأتي المتكلم بالعنصر الثاني الذي يزيل الإبهام عن التركيب، وهذه المطابقة في المعنى بين العنصرين لا تتأتى إلا في التركيب؛ إذ لا نقول إنّ زيداً بالضرورة مطابق في المعنى لأبي عبد الله، ولكن معرفة المخاطب بأنّ المقصود بزيدٍ هو أبو عبد الله، والعكس صحيح، تجيز صحة المطابقة في المعنى بين الاسمين. ويلحظ، كذلك، أنّ عطف البيان يختص بالأسماء المحضة كالأعلام والكنى؛ فالكنية قد تكون أشهر من العلم، وقد يكون العلم أشهر من الكنية؛ ولذلك يرى الجرجاني أنّ البيان يكون في أحد العنصرين إذا عُرف أكثر من الآخر. ويصف الزمخشري العنصر الأول باللفظة الغريبة، والعنصر الثاني باللفظة المترجمة لتلك اللفظة الغريبة. وغرابة اللفظة الأولى تكمن في إبهامها؛ لعدم معرفة المخاطب لها، فتذكر اللفظة الثانية التي فيها ترجمة (تفسير) لغرابة اللفظة الأولى...والشيء لا يترجم إلا لما في معناه[48]. ويزيد وضوح العلاقة بين المتعاطفين إطلاق مصطلح المرادف للعنصر الثاني في قول ابن يعيش (ت 643هـ) "وعطف البيان...إنّما هو تفسير الأول باسم مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال"[49].

ويرى ابن يعيش أنّ تفسير العنصر الأول بما يساويه في الشهرة والاستعمال يقتضي تعدد المعنى بالنسبة للأول، فيؤتى بالثاني لنفي ذلك التعدد، نحو: جاءني أخوك، وكان للمخاطب مجموعة من الأخوة فلا يعرف أي منهم الذي جاء، فيقول المتكلم تفسيراً لذلك: جاءني أخوك زيد فيفهم المخاطب المقصود بالأخ، ولولا هذا التعدد لجاز أن يحمل هذا التركيب على بدل كل من كل[50].

ويمتنع عطف البيان إذا كان العنصر الأول أكثر بياناً من العنصر الثاني؛ لأنّ الفائدة من عطف البيان تفسير الأول كما بيّنا، وإذا كان الأول أوضح من الثاني فلا فائدة في ذكر الثاني، ومثل ذلك يفضّل أن يرجح على البدل، نحو: قرأ قالون عيسى؛ فالأول أوضح من الثاني، ولو عكس ترتيب العنصرين لجاز أن يكون عطف بيان[51].

وعلى هذا، فالعلاقة بين البدل والمبدل منه علاقة ترادف تام في المعنى؛ ولذلك يمكن الاستغناء عن المبدل منه، ويمكن تجاوز حكم القصد بحيث يمكن أن نستغني عن البدل ونكتفي بالمبدل منه، في حين أن العلاقة بين المتعاطفين على البيان مبنيّة على الترادف الجزئي، لأنّ المعطوف يتضمن زيادة في المعنى تزيل إبهام المعطوف عليه، ولأن العنصر الثاني (المعطوف) كان ضرورياً لإيضاح العنصر الأول، فعلاقة الترادف الجزئي بين اللفظين لا تجيز حذف أحد العنصرين في التركيب.

علاقة التقابل وتقعيد التراكيب العربية:

يعرف التقابل (Opposition)، بأنه "وجود لفظتين تحمل كلّ منهما عكس المعنى الذي تحمله الأخرى"[52]، ويقع التقابل "بين ألفاظ تتسم بأن لها شروطاً تصنيفية تفريعية (Subcategorization) دقيقة متماثلة، وأن لها قيود الاختيار (Selection restriction) نفسها، وأن سماتها الدلالية (Semantic features) الأميز والأكثر تحديداً تمثل نهايات استقطابية (Polar extremes) تقابل كل منها الأخرى"[53]، إذ تجمع علاقة التقابل بين عناصر لغوية تبدو "منفصلة لأقصى درجة، غير أن التدبر العميق سرعان ما يكشف توافقها وقوة توحدها"[54]، فالأسود والأبيض، مثلا، تتطابق سماتهما الدلالية في الحقل الدلالي، والصيغة الصرفية، والتوزيع التركيبي، غير أنهما يفترقان في ملمح دلالي حسب، فالأبيض يكون في الألوان مجتمعة، أما الأسود فيكون في عدم اللون، و"يؤدي مثل هذا الاختلاف بين اللفظين في المعنى إلى وضع العناصر المتقابلة على طرفي نقيض"[55].

وتتنوع أنماط علاقة التقابل، ولكل نمط منها خصائصه التي تميزه بدقة من الأنماط الأخرى، وأهم هذه الأنماط: التباين (Complementarity)، والتضاد (Antonymy)، والعلاقة الاتجاهية (Directional relation) التي تضم: التقابل الاتجاهي، والامتدادي، والتناظري، والانعكاسي، والعكسي[56].

ولتبين أثر علاقة التقابل في تقعيد تراكيب العربية، تسوق الدراسة الحالية جملة من النماذج الدالة، وهي:

- **امتناع تعدد الأحول المتقابلة:**

يرد في شرح المفصل: "واعلم أنّه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعداً؛ لأنّ الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً، فتقول هذا زيد واقفاً ضاحكاً متحدثاً، ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال، نحو: هذا زيد قائماً قاعداً، كما لا يجوز مثل: هذا زيد قائمٌ قاعدٌ، فإن أردت أن تسبك من الحالين حالاً واحدة جاز كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبراً واحداً، فتقول: هذا الطعام حلواً حامضاً، كأنّك أردت هذا الطعام مزّاً، فسبكت من الحالين معنى، كما تقول في الخبر هذا حلو حامض"[57]. وفي هذا حكم واضح: بامتناع تعدد الحال إذا كانت العلاقة الدلالية المعجمية بين الأحوال متقابلة في المعنى؛ وأن التوجيه الوحيد لقبولها هو السبك، الذي يكون بتأويل الحالين بحال واحدة. ويظهر مثل هذا التوجيه عند بعض دارسي النحو المحدثين[58].

وقد يكون السبب في امتناع تعدد الأحوال المتضادة هو دفع التناقض الناجم عن العناصر المتقابلة، إلا أن تمحيص النظر في علاقة التقابل يفضي إلى أن التناقض يقع في نمط خاص هو التباين، لخصوصية هذه العلاقة في ربطها بين عناصر معجمية تكون "المساحة الدلالية بينها خالية من كل الاحتمالات الملائمة"[59]، أي أنها "لا تكون قابلة للتدرج في استعمالات اللغة النمطية"[60]، نحو: (حيّ وميت). كما أن نفي أحد المتباينين يتضمن تأكيد الآخر، والعكس صحيح[61]. "فقولنا في الاستعمال النمطي للغة: هو حي، يتضمن أنه ليس ميتا، وهو ميت نفي للحياة عنه"[62]، وعليه لا يجوز القول: هذا زيد حيا ميتا. أما علاقة التضاد التي تربط بين عناصر معجمية متضادة فتكون متدرجة، وقابلة للوصف والتفاوت، وتقع في المساحة الدلالية بينهما سلسلة من القيم المتغيرة، ونفي أحدها لا يعني إثبات الآخر، ودلالة العناصر المتضادة نسبية، أي أن معنى العنصر اللغوي يتغير من سياق لآخر[63]، وعليه فاجتماع العناصر المتضادة لا يؤدي إلى التناقض، فتأمل الجملة: هذا زيد طويلا قصيرا، قد يجيزها باعتماد الدلالة النسبية، مثلا، وهي جملة صادقة منطقيا بالنظر إلى أن حال الطول تصدق بين أخوته، وحال القصر تصدق في مجتمعه.

ومهما يكن، فإن الحكم النحوي قد استند إلى علاقة التقابل بين العناصر الدلالية المعجمية، وإن لم يتضمن إشارة واضحة إلى نوع علاقة التقابل.

- **اكتساب "غير" التّعريف بالإضافة:**

تعد غير من الأسماء التي لا تتعرف بالمضاف إليه معرفةً كان أو غير ذلك؛ وذلك لأنّها من الأسماء الموغلة في الإبهام. ويؤكد ذلك أنّ لفظة غير لا تعطي تعريفاً؛ لأنّها وضعت أصلاً لما

ينافي التعريف، فكل أحد هو غيرك[64]. وقد أجاز عدد من النحويين تعريف غير بالمضاف إليه إذا كان في التركيب نوع من المغايرة المخصوصة، فيقول الجرجاني: "اعلم أنّ غيراً موضوعة على ما ينافي التعريف. وذاك أنّك إذا قلت: مررت بغيرك، فكلّ مَن عدا المخاطب غيره...و إذا كان موضوعه على هذا الذي نراه لم تكن الإضافة مُعرّفة له فيوصف به النكرة...ويدُلك على أنّ امتناع غير من التّعريف لأجل ما وصفناه من تضمّن الإبهام، أنّك إذا أضفته إلى ما لا يخالفه إلا شيءٌ واحدٌ كان معرفة، وذلك أن تقول: عليك بغير الحركة، ووجدت في زيد غيرَ الحركة فيكون معرفة؛ لأنّ الذي يُضاد الحركة هو السكون، ولذلك وصفت به المعرفة فقلت: عليك بالحركة غير السكون، والسكون غير الحركة ولو كان للمخاطب من يخالفه في شيء مخصوص، ويكون المخالف معروفاً بخلافه فقلت: مررت بغيرك، كان معرفة بمنزلة قولك: مررت بالذي عرفته بخلافك"[65].

ويضبط ذلك توسط غير بين عنصرين لغويين متقابلين، نحو: القوة غير الضعف، والعلم غير الجهل، والحياة غير الموت، والحركة غير السكون. ولأنّ العنصر الذي يلي غير كان مقيداً بوجود العنصر الذي قبلها، ولعدم تعدد احتمالات المغايرة كانت غير في مثل هذه التراكيب دالّة على مغايرة مخصوصة تأتت من علاقة التقابل بعامة.

ومما يساق في هذا الحكم تعليل ابن يعيش تعريف "غير" في قوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[66]؛ بأنّ المراد بالذين أنعمت عليهم هم المؤمنون، والمغضوب عليهم هم الكفار؛ والمؤمنون في حالة تضاد حاد مع الكافرين؛ ولذلك كانت غير في هذا السياق دالّة على مغايرة مخصوصة بين عنصرين لغويين ينتميان إلى فكرة التضاد على المستوى المعجمي[67].

- **الحكم في جرّ المضاف إليه إذا حذف المضاف:**

يعد المضاف هو العامل في المضاف إليه؛ ولذلك كان المضاف إليه مجروراً بالمضاف، ولكن إذا حذف العنصر الأول (المضاف) يتغير المعنى النحوي للعنصر الأول في التركيب؛ إذ ينتقل المعنى النحوي الذي كان للعنصر الأول إلى العنصر الثاني، نحو: قرأت كتاب اللغة العربية، فحذف المضاف (المفعول به) يؤدي إلى انتقال معناه النحوي إلى العنصر الثاني (اللغة)، فقبل الحذف كان المعنى النحوي (اللغة ← مضاف إليه)، ولكن بعد الحذف للمضاف أصبح المعنى النحوي (اللغة ← مفعول به).

ويرد في شرح ابن عقيل (ت769هـ) حكم جواز جرّ المضاف إليه إذا كان المضاف محذوفاً بالنظر في المعنى المعجمي في عناصر التركيب: "وقد يُحذف المضافُ ويبقى المضاف إليه

مجرورا، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عُطف، كقول الشاعر:

أكُلَّ امرئ تحسبينَ امرأ ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارا

[و] التقدير "وكلَّ نارٍ" فحذف "كل" وبقي المضاف إليه مجروراً، كما كان عند ذكرها، والشرطُ موجودٌ، وهو: العطفُ على مماثل المحذوفِ وهو "كل" في قوله "أكلَّ امرئ". وقد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرّه، والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾[68] في قراءة من جرَّ (الآخرةَ) والتقدير: واللهُ يريد باقي الآخرة، ومنهم من يقدره: والله يريد عَرَضَ الآخرةِ، فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ [به]، والأوّلُ أولى"[69]. ويلحظ في شرح ابن عقيل جواز أن يكون المضاف إليه مجروراً على تقدير مضاف محذوف إذا كان العنصر المحذوف مقابلاً في المعنى للعنصر الملفوظ.

ويضبط هذا الحكم بوجود تركيبين للإضافة، الأول يكون تركيباً تاماً خالياً من الحذف، والتركيب الثاني يقع فيه الحذف، ويكون العنصر المحذوف (المضاف) في التركيب الثاني مقابلاً في المعنى للعنصر الواقع (المضاف) في التركيب الأول.

علاقة الاشتمال وتقعيد التراكيب العربية:

تتعدد تسميات هذه العلاقة في أدبيات علم الدلالة، وأهمها: الاندراج، والتجانس، والتضمن[70]. وترتبط العناصر اللغوية في هذه العلاقة على نحو هرمي تسلسلي، فيشتمل العنصر الأول على العنصر الثاني؛ لأن العنصر الأول أعلى في التقسيم التصنيفي أو التفريعي (Taxonomic)، فيشتمل لفظ "الحيوانات"، مثلا، على لفظ "الجمل"؛ لأنّ الجمل من جنس الحيوانات[71]. وقد ينظر إلى اللفظ الأعم (hyperonymy) على أنه الكلمة الرئيسية head (word)، أو الكلمة الغطاء (cover word)، أو الكلمة المتضمنة (superordinate word)[72].

ويعد التدرج التصنيفي خصيصة مهمة في علاقة الاشتمال، فحقل النباتات يشتمل على الأشجار والخضروات والأزهار، والنباتات وحدة دلالية معجمية أعم تتضمن الوحدات الدلالية المعجمية الأخص (الأشجار، الخضراوات، والأزهار)، والوحدة الدلالية المعجمية الأخص (الأشجار) تصبح وحدة دلالية معجمية أعم؛ لاشتمالها على وحدات أخص منها في التصنيف؛ إذ تشتمل على الأشجار المثمرة وغير المثمرة، والأشجار المثمرة تصبح وحدة دلالية معجمية

أخص؛ لاشتمالها على أنواع الشجر المثمر وهكذا، وينطبق مثل هذا التدرج التصنيفي على الحقول الأخرى.

ويتضح أثر هذه العلاقة في بناء التراكيب النحوية بوجود مجموعات متعددة من الجمل المقبولة نحوياً، ولكنها مرفوضة معنوياً، نحو: (العصفور أشدّ الطيور افتراسا) إذ يُحكم عليها بالصحة النحوية فحسب؛ بسبب مكوناتها المعجمية، فالعصفور ينتمي إلى فصيلة الطيور، ولكنه ليس من الطيور الجارحة، ولو استبدلنا لفظة "الصقر" بلفظة "العصفور"، فستكون الجملة مقبولة نحوياً ومعنوياً.

وتسوق الدراسة الحالية بعض النماذج الدالة على أثر علاقة الاشتمال في أحكام التراكيب، وهي:

- **حكم نيابة الاسم للمصدر المحذوف في المفعول المطلق:**

تبين في مبحث الترادف صحة نيابة المصدر للمصدر المرادف له في الانتصاب على المفعول المطلق، ويبدو أنّ هناك أصنافا أخرى قد تشغل هذه الوظيفة لوجود علاقة معنوية تربطها بالفعل. ويلحظ هذا في كتاب سيبويه، حيث ورد في "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول": " واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعلَ يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه؛ لأنّه إنما يُذكر ليدلّ على الحدث. ألا ترى أن قولك قد ذهبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذهابٌ. وإذا قلتَ ضربَ عبدُ الله لم يستبن أن المفعول زيدٌ أو عمرو، [ولا يدل على صنفٍ كما أن ذهبَ قد دلّ على صنف، وهو الذهاب]، وذلك قولك ذهبَ عبدُ الله الذهابَ الشديد، وقعدَ قِعْدة سوء، وقعدَ قَعدتين، لمّا عملَ في الحدث عمل في المرة [منه] والمرتين وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قعدَ القرفصاءَ، واشتملَ الصَّمَّاءَ، ورجعَ القهقرى، لأنه ضربٌ من فِعلِه الذي أُخذ منه."[(73)]. فالقعود وحدة معجمية أعلى تتضمن قعود القرفصاء وغيره، وكذلك بالنسبة للاشتمال والرجوع، ولذلك نصبت القرفصاء على المفعول المطلق وهي ليست مصدرا، مع أنّ شرط النصب للمفعول المطلق أن يكون مصدراً مشتقاً من فعله أو مرادفاً له كما مرّ، ولكن المعنى المعجمي للقرفصاء يجيز أن تحل محل المصدر، فهي قعود في المعنى، أي أنّ الذي يعرف معنى القرفصاء يدرك أنها متضمّنة في وحدة معجمية أعلى هي القعود أو الجلوس، وكذلك الصّمّاء والقهقرى فهي أنواع متضمّنة في التصنيف التفريعي الأعلى.

ويشار في هذا السياق إلى قول الجرجاني في شرحه الإيضاح: "اعلم أن قولهم: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقرى على وجهين: أحدهما: أنّ القرفصاء وإن لم يكن من لفظ قعد فإنّه مجانس له في المعنى، إذ هو نوع من القعود، فإذا جاز أن تقول: قعد قعوداً، فتعديه إلى هذا الشائع الذي يتضمن القرفصاء وغيره فلأنْ يجوز تعدّيتُه إلى هذا الذي هو بعضٌ

منه أولى. وهذا حكم القهقرى والصّمّاء، لأنّ القهقرى وإن لم يكن من لفظ رجع فإنه ضرب من الرجوع. وكذلك الصّمّاء ضرب من الاشتمال وإن لم يكن من لفظ اشتملَ ويقوي هذا أنّك تقول: قعدتُ نوعاً من القعود، فيكون لفظ النوع منصوباً بالمصدرية؛ لاشتمال القعود عليه في المعنى. والوجه الثاني أن يكون في الكلام موصوف محذوف كأنه قيلَ: رجع الرجعةَ القهقرى، وقعد القعدةَ القرفصاء، واشتمل الاشتمالة الصماءَ، فيكون المصدر على هذا الوجه مشاكلاً للفعل لفظا ومعنى. وكان على الوجه الأول مشاكلاً له معنى لا لفظا..."[74]. ومن الجلي التفات الجرجاني إلى دقائق علاقة الاشتمال وخصائصها، كالنوع والتجانس والتضمن، وإشارته إلى أثر هذه العلاقة الدلالية في ضبط قاعدة هذا التركيب. لتغدو مثل هذه العلاقة حكما مستقرا عند دارسي النحو المحدثين، إذ يجيزون صحة نيابة الاسم غير المصدر في الانتصاب على المصدر، إذا كان نوعاً للمصدر[75].

- **الحكم في الحال إذا كانت مصدراً:**

الأصل في الحال أن تكون وصفاً مشتقاً نحو: دخل زيد باسماً، أو مبتسماً...، وقد أجاز بعض النحويين أن تكون الحال مصدراً، نحو: قدمت إليك مشياً وركضاً، ويفسر ذلك قول المبرّد (ت 285هـ): "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه، فيكون حالاً؛ لأنّه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم:.... جئته مشياً؛ لأنّ المعنى: جئته ماشياً فالتقدير: أمشي مشياً، لأنّ المجيء على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تلك الحال ولو قلت: جئته إعطاءً لم يجز؛ لأنّ الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعياً، فهذا جيد؛ لأنّ المجيء يكون سعياً. قال الله عزّ وجل: ﴿ **ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا** ﴾[76]". [77]

ويشير الزمخشري إلى ذلك بقوله: "وذلك (قتلته صبراً) و(لقيته فجاءةً وعياناً وكفاحاً)، و(كلمته مشافهةً)، و(**أتيته ركضاً وعدواً ومشياً**)، و(أخذت عنه سمعاً) أي: مصبوراً ومفاجئاً ومعياناً، وكذلك البواقي. وليس عند سيبويه بقياس، وأنكر: (**أتانا رجلةً وسرعةً**)، **وأجازه المبرّد في كل ما دلّ عليه الفعل**"[78].

وقد فسّر قول الزمخشري السابق ابن يعيش مبيّناً أنّ المبرّد أجاز وقوع المصدر حالاً إذا كان الفعل دالاً عليه، وأنّه منصوب بفعل مقدّر يكون الحال من لفظه، ويكون على ذلك من المصادر التي ليست من لفظ الفعل، ولكن وروده نكرة يدل على ضعفه؛ لأنّه لو كان مصدراً لجاز أن يقع معرفة[79].

ومع أن جمهور النحويين قد ذهبوا إلى أن مجيء الحال مصدرا مع كثرته في الاستعمال "لا ينقاس مطلقا"[80]، فإن علاقة الاشتمال كانت الضابط في إجازة المبرّد مجيء المصدر حالاً إن كان من مدلولات الفعل.

- **العطف بحتّى:**

يرد في شرح التصريح لخالد الأزهري جواز العطف بحتى إذا كان العنصر اللغوي الثاني (المعطوف) نوعاً من جنس الأول (المعطوف عليه)؛ أي أن يكون العنصر اللغوي الثاني وحدة معجمية أصغر تتضمن الدلالة على العنصر اللغوي الأول الذي يمثل الوحدة الدلالية المعجمية الأكبر، نحو قوله: أعجبني التّمر حتّى البرني؛ فالبرني عنده نوع من التمور[81]، وقوله: أكلت الفاكهة حتّى التفاح، وأعجبتني الطّيور حتّى العصافير، ونحو ذلك. لذا، تكون حتّى عاطفة إذا كان ما بعدها نوعاً لما قبلها. ويطرد هذا الحكم عند دارسي النحو المحدثين[82].

- **جرّ تمييز أفعل التفضيل بالإضافة إذا لم يكن فاعلاً في المعنى:**

يبين ابن عقيل في شرحه أنّ تمييز أفعل التفضيل يكون منصوباً إذا كان فاعلاً في المعنى، وعلامة ذلك أن يصح استبدال اسم التفضيل بالفعل، نحو: أنت أحسن طبعاً؛ إذ نستطيع أن نقول: أنت حسن طبعك. ويكون مجروراً بالإضافة إذا لم يكن فاعلاً في المعنى نحو: زيد أفضل رجلٍ، وهندُ أفضل امرأةٍ[83]. وضابط ما ليس بفاعل في المعنى ـ حسب ما يرى الأشموني ـ أن يكون أفعل التفضيل بعضاً له، مع صحة وضع لفظ "بعض" موضعه، وإضافته إلى جمع قائم مقامه، نحو: زيد أفضل رجل؛ إذ نستطيع أن نقول: زيد بعض الرجال، ويستثنى من هذا ما كان فيه أفعل التفضيل مضافاً إلى غير التمييز، نحو: زيد أفضل الناس رجلاً، فيكون منصوباً[84].

ويلحظ أنّ التمييز المجرور بالإضافة مفرد نكرة، وهذا ما يؤكد أنّ هذه الأسماء الواقعة بعد أفعل التفضيل تمييز في الأصل، وليست مضافة إليه، والذي يجيز جرّها بالإضافة العلاقة الدلالية المعجمية القائمة بين عناصر التفضيل. ويلحظ كذلك استخدام مصطلح "البعض" مرادفاً لمصطلح "الجنس" (أو النوع)، وعلى هذا فالعلاقة الدلالية بين اسم التفضيل والتمييز علاقة اشتمال.

ويمكن ضبط هذه العلاقة الدلالية بتوسط اسم التفضيل بين عنصرين لغويين يكون أحدهما نوعاً من الآخر، كما يكون الآخر متضمنا للأول؛ إذ يكون العنصر الذي يتقدم اسم التفضيل متضمنا في العنصر الذي يلي اسم التفضيل، من حيث كانا من جنس واحد.

- **إضافة أفعل التفضيل لما بعده:**

يتكون تركيب التفضيل ـ ترتيبا ـ من المفضّل فأفعل التفضيل فالمفضل عليه، وتحكم علاقة الاشتمال مكونات هذا التركيب، وتتوسط صيغة التفضيل بين المفضل والمفضل عليه، ويكون المفضل العنصر اللغوي المتضمَّن، والمفضل عليه العنصر اللغوي المشتمِل. وتحكم علاقة صيغة التفضيل بالمفضل عليه علاقة الإضافة. وقد يؤدي أي تغيير في مكونات هذا التركيب والعلاقة الدلالية المعجمية بين أجزائه إلى اختلاف المعنى المقصود بتفضيل العنصر الأول على غيره من أفراد المفضل عليهم من جنسه.

وقد قلّب النحويون هذا النمط التركيبي، وتنبّهوا إلى علاقة الاشتمال التي تربط بين عنصري المفاضلة، فنجد الجرجاني يقول: "... فيجب أن تعلم أنّك إذا قلت: زيد أفضل القوم... وأنت تجعله واحداً منهم البتّة فإنّه يشبه قولك: زيد أفضل من القوم، من وجه ويفارقه من آخر، أمّا وجه المفارقة فهو أنّك إذا قلت: زيد أفضل من القوم، لم يكن زيد من جملتهم، بدلالة أنّك تقول: الإنسان أفضل من الحمير، وإذا قلت: زيد أفضل القوم، وجب أن يكون داخلاً فيهم حتّى لو قلت: جاءني القوم، عُرف أنّ زيداً قد جاء، ولا يجوز أن تقول: الإنسان أفضل الحمير؛ لأنّه لا يكون منها ولا يكون لفظ الحمير مشتملاً على الإنسان. ويجوز أن تقول: الإنسان أفضل الخلائق؛ لأنّ الخلائق تشمل الجميع. وأمّا وجه مشابهته فهو أنّك إذا قلت: زيد أفضل القوم، فالخبرية التي هي أصل التنكير موجودة، كما تجدها مع من"[85].

ويجوز أن يكون المفضل عليه، أي المضاف إليه، مفردا نكرة؛ "لأنّ القصد في المفرد النكرة الدلالة على الكل من هذا النوع، وأنّ استخدام هذا المفرد النكرة لغرض التخفف فقط، نحو: زيد أفضل رجلٍ؛ فلفظة رجل مفرد نكرة دالّة على الكل من هذا الجنس؛ ولذلك جاز إضافة أفعل إليه[86].

علاقة الجزء بالكل وتقعيد التراكيب العربية:

تربط هذه العلاقة بين مجموعة من الوحدات الدلالية المعجمية الحسيّة التي تكون جزءاً حقيقياً من الوحدة الدلالية المعجمية المرجع[87]، ومثال ذلك: علاقة المقبض بالباب، وعلاقة الرأس بالإنسان، وعلاقة الغلاف بالكتاب، وغيرها. وتؤدي علاقة الجزء بالكل وظيفتين: إحداهما: وظيفة تكوينية، وذلك إذا كانت الوحدة (أ) جزءاً من مكونات الوحدة (ب)، فالغصن مثلاً من مكونات الشجرة، وكذلك حال الساق والفرع والورق، فكلها أجزاء تكوّن الكل "الشجرة"، وترتبط به. أما الوظيفة الأخرى فهي موقعية، وذلك إذا كانت الوحدة (أ) تختص بموقع (مكان) معين من

الوحدة (ب)، فالساق مثلاً له موقع (مكان) محدد من الشجرة، وكذلك حال أجزاء الشجرة الأخرى.

وتعد علاقة الجزء بالكل إحدى علاقات المعنى الهرمية التسلسلية، والتجزيء خصيصة مهمة من خصائصها، وتبرز عند حصول تجزئة الشيء إلى عناصر أصغر، لتولد سلسلة من العناصر المترابطة، فعلاقة الظفر بالجسم، مثلا، تتولد من تسلسل ارتباط الظفر بالأصبع، وارتباط الأصبع بالكف، وصولا إلى الجسم، وبهذا التجزيء يكون الجزء كلاً، إذا قبل التجزئة.

وعلى ضوء ما تقدم في تعريف علاقة الجزء بالكل، فيمكن ملاحظة أثر هذه العلاقة في صياغة عدد من قواعد تراكيب العربية، تسوق الدراسة الحالية بعضها، وهي:

- **الحكم في الحال من المضاف إليه:**

وضع النّحاة مجموعة من الشروط لمجيء الحال من المضاف إليه [88]. وتبين لي أنّ من أهم هذه الشروط وجود علاقة الجزء بالكل بين المضاف والمضاف إليه، فإذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه صحّ مجيء الحال من المضاف إليه. ويقول ابن هشام "أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[89] فميتاً حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه، والمضاف بعضه، وقوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[90]"[91]. وجليّ، هنا، أن اللحم جزءٌ من الأخ، والصدر جزءٌ من صاحبه.

وربما توسع النحويون العرب في ضابط الجزء بالكل في حملهم الشبيه بالجزء، ليكون مسوغا لمجيء الحال من المضاف إليه، إذ يقول ابن هشام: "أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[92]، فحنيفا حال من "إبراهيم"، وهو مخفوض بإضافة الملّة إليه، وليست الملّة بعضه، ولكنها كبعضه في صحة الاستغناء به عنها، ألا ترى أنّه لو قيل: بل اتبعوا إبراهيم حنيفاً؛ صحّ ـ كما أنه لو قيل: أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً، ونزعنا ما فيهم من غلّ إخوانا ـ كان صحيحاً "[93].

- **العلاقة بين الحال وصاحبها إذا كانت جامدة غير مؤولة بالمشتق:**

تأتي الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق إذا كانت العلاقة الدلالية التي تربطها بصاحبها علاقة الجزء بالكل، فتكون الحال جزءاً من صاحبها. ويساق في هذا الحكم ما أورده ابن هشام في أوضح المسالك: "فرعاً، نحو: هذا حديدك خاتماً، ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[94]"[95]، وما أورده خالد الأزهري في شرح التصريح: "(أو فرعاً له)، أي لصاحبها، نحو: (هذا حديدك خاتماً)،

فخاتماً حال من حديدك وهو فرع له، فإنّ الخاتم فرع من الحديد..."[96]، فالخاتم لمّا كان مصنوعاً من الحديد أمكن الحكم عليه بأنّه جزء منه، وكذلك البيوت لمّا بنيت في الجبال كانت جزءاً منها.

ويلحظ في القولين السابقين استخدام مصطلح الفرع في الدلالة على جواز مجيء الحال من صاحبها جامدة غير مؤولة بالمشتق، ويدلّ مصطلح الفرع على وجود علاقة دلالية بين الحال وصاحبها تجيز مثل هذا الحكم النحوي، كما يدل ذلك على أن يكون صاحب الحال كلاً يمكن تقسيمه إلى فروع، وهذا يعني ـ فيما تذهب إليه الدراسة ـ أنّ اصطلاح الفرع كما استخدمه النحويون يرادف مصطلح الجزء، ما يعني أنّ العلاقة الدلالية المعجمية بين الحال وصاحبها هي علاقة الجزء بالكل. ومما يقوي هذا الفهم أن بعض دارسي النحو المحدثين قد اشترط في مجيء الحال جامدة، أن يكون صاحب الحال نوعاً، وتكون الحال فرعاً منه، نحو: رغبت في الذهب خاتماً، أو تكون الحال نوعاً، ويكون صاحبها فرعاً منها، نحو: رغبت في الخاتم ذهباً، وعليه فالعلاقة في الحالتين علاقة الجزء بالكل.[97]

- **التمييز المحوّل عن الفاعل:**

يلحظ أن التمييز المنقول عن الفاعلية يوضح العلاقة بين ركني الإسناد في الجملة، ويرتبط في الوقت نفسه بالمميّز بعلاقة معنوية، قد تكون علاقة الجزء بالكل، ويظهر هذا في قول الجرجاني: "وأنت إذا قلت: تصبّب زيد عرقاً، وتفقأ شحماً، فليس العرق والشحم الرجل على الإطلاق، وإنّما هو شيء منه... ووجه آخر وهو أنّك إذا قلت: تصبّب بدن زيد عرقاً، فالمعنى تصبّب العرق، فالفعل للعرق على الحقيقة، وليس للبدن فيه شيء. وكذا قوله: تفقأ زيد شحماً؛ لأنّ الشحم هو المتفقئ، وليس لزيد حظّ في الفعل...، فلما نقل الفعل إلى صاحب الشحم والعرق، فقيل: تفقأ زيد وتصبّب، احتيج إلى البيان فنصب الذي كان فاعلاً فقيل: تفقأ زيد شحماً"[98]. وتشير جلّ مصنفات النحو إلى أن التمييز المحوّل شيء من مجموعة أشياء يحتوي عليها المميز، نحو: تصبب زيد عرقاً، وتفقأ شحماً، فالعرق شيء من مجموعة أشياء داخلة في تكوين زيد، وكذلك الشحم.[99]

وجوب جر التمييز بالإضافة:

الأصل في التمييز أن يكون منصوباً، ولكنه قد يخرج عن النصب إلى الجر لوجود علاقة معجمية تضبط العلاقة بين التمييز والمميز، ويرتبط هذا الحكم بوجود وحدتين معجميتين تكون إحداهما جزءاً حقيقياً من الأخرى، والضابط لذلك أن يكون التمييز الوحدة الدلالية المعجمية الكل

المكونة من وحدات أصغر، ويكون المميز جزءاً حقيقياً من ذلك الكل، نحو: يد زيد، وغلاف كتاب.

ويشير ابن يعيش إلى ذلك في قوله: "وتكون إضافته ـ التمييز ـ من قبيل إضافة النوع إلى الجنس والبعض إلى الكل نحو: هذا ثوب خزٍ وجبة صوفٍ، والمعنى من خزٍ ومن صوفٍ"(100). ويتضح الحكم على نحو أدق في قول السيوطي: "وكذا تجب الإضافة فيما ميّز بجزء منه نحو: غصن ريحان، وثمرة نخلة، وحبّ رمّان... هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض، بأن يبقى على اسمه الأول. فإن تغيّرت كجبّة خزّ، وخاتم فضّة، وسوار ذهب، فإنها أسماء حادثة بعد التبعيض... فلك في هذا النوع الجرّ بالإضافة، والنصب على التمييز أو الحال"(101).

وعليه، يوجب السيوطي جر التمييز بالإضافة إذا كانت العلاقة الدلالية المعجمية بين التمييز والمميز علاقة الجزء بالكل، وذلك بأن يكون المميز جزءاً حقيقياً من التمييز؛ فالغصن جزء حقيقي ملموس يدخل في مكونات نبات الريحان، وكذلك علاقة الثمرة بالنخلة وعلاقة الحبّ بالرمان. وأمّا إذا تغيّرت هذه العلاقة بين الطرفين، بأن يكون المميز بمثابة الجزء من التمييز، فيجيز السيوطي الجر بالإضافة والنصب على التمييز أو الحال؛ فالجبة ليست جزءاً من الخز، وكذلك الخاتم والسوار بالنسبة للفضة والذهب، ولكنها تعد بمثابة الجزء في كونها مأخوذة من تلك الوحدات الدلالية المعجمية؛ وعلى هذا يجب جر التمييز بالإضافة إذا كان المميز جزءاً حقيقياً من التمييز، ويجوز فيه الجر والنصب إن كان بمثابة الجزء في اشتقاقه من الكل.

- **الحكم في العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه:**

الاستثناء إخراج عنصر لغوي من الحكم لعنصر لغوي آخر، ويعبّر عن العنصرين اللغويين بما يسمى المستثنى والمستثنى منه، إذ يكون المستثنى خارجاً من حكم المستثنى منه في الإيجاب والسلب، شريطة أن يجتمع كل من العنصرين في التركيب اللغوي الواحد، مع وجود الأداة اللغوية التي ينبني على وجودها أسلوب الاستثناء في العربية، كما يكون المستثنى جزءاً من المستثنى منه؛ فلا يجوز استثناء مفرد من مفرد.

ويستدّل على ذلك بقول ابن يعيش: "اعلم أنّ الاستثناء... صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً تبين بقولك: إلا زيداً أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كل أي إخراجه من أن يتناوله الصدر، فإلا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي شبه حرف النفي فقولنا: قام القوم إلا زيداً بمنزلة قام القوم لا زيد إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف

أنّ الاستثناء لا يكون إلا بعضاً من كل..... ولا يجوز في الاستثناء أن تقول: قام زيد إلا عمراً والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف"[102].

ويستنتج من قول ابن يعيش أنّ العلاقة الدلالية بين المستثنى والمستثنى منه علاقة الجزء بالكل؛ فهو يرى أنّ المستثنى بعض المستثنى منه، فيكون العنصر اللغوي الثاني (المستثنى) جزءاً من العنصر اللغوي الأول (المستثنى منه) بتوسط أداة الاستثناء، فزيد في المثال: (قام القوم إلا زيداً) وحدة معجمية ترتبط بوحدة معجمية أكبر هي القوم، تشملُ في دلالتها زيداً وغيرَه من أفراد الجنس الواحد.

ويوضح ذلك ابن يعيش بقوله: "استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول؛ ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق، فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه؛ إذ اللفظ إذا كان موضوعاً بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك؛ ولذلك قدّرها سيبويه بلكن؛ وذلك من قبل أنّ لكن لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها كما أنّ إلا في الاستثناء كذلك، إلا أنّ لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف إلا فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل"[103].

ويلحظ في ذلك أنّ الاستثناء بإلا يشترط فيه أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه من ناحية، ومن جنسه من ناحية أخرى. وإذا ورد ما يخالف ذلك يؤول على لكن في الاستدراك؛ لأنّ "لكن" في العطف لا يشترط فيها أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها، إضافة إلى أنّ استثناء الشيء مما يخالفه في الجنس لا يحتاج إلى إلا؛ لأنه خارج منه أصلاً، نحو: ما رأيت القوم إلا شجرةً؛ فالشجرة خارجة من القوم بالطبيعة لمخالفتها لهم في الجنس من جهة، ولأنّها ليست متضمنة فيهم لأنها وحدة معجمية مستقلة.

ويفسر عباس حسن عبارة (أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه)، في الاستثناء المتصل، وذلك بأن يكون المستثنى جزءاً حقيقياً من المستثنى منه، نحو: فحص الطبيب الجسم إلا اليد[104].

- **الحكم في المستثنى إذا تكررت (إلا) للتوكيد:**

تكون "إلا" زائدة للتوكيد إذا توسطت بين عنصرين لغويين يكون العنصر الثاني في التركيب مرادفاً للعنصر الأول، ويحكم على العنصر الثاني بأنّه بدل مماثل للعنصر الأول، ويجوز أن يكون منصوباً على الاستثناء. ومن باب تكرار إلا للتوكيد توسطها بين عنصرين لغويين يكون الثاني جزءاً من العنصر الأول الذي يتقدّم إلا المكررة، ويحكم على العنصر الثاني بأنّه بدل بعض من كل

للعنصر الأول، ويجوز أيضاً أن يكون منصوباً على الاستثناء، وضابط ذلك أن يكون العنصر الثاني جزءاً حقيقياً ملموساً من العنصر الأول، ويستدلّ على هذا بما ورد في شرح التصريح لخالد الأزهري: "... وبدل البعض من كله نحو ما أعجبني أحدٌ إلا زيد إلا وجهه، فزيد مستثنى من أحد فالأرجح فيه كونه تابعاً له، ويجوز نصبه على الاستثناء، ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل"[105].

وقد تكون إلا زائدة للتوكيد في توسطها بين عنصرين يكون الثاني شبيهاً بالجزء من العنصر الأول؛ أي أن يكون الثاني جزءاً معنوياً من الأول. وحكم الثاني في ذلك أن يكون بدل اشتمال من الأول، ويجوز فيه النصب على الاستثناء، ويستدل على هذا بما ورد في شرح التصريح: "وبدل الاشتمال نحو: ما أعجبني شيء إلا زيد إلا علمه؛ فزيد مستثنى من شيء، ففيه الوجهان، وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال"[106]، فالعلم ليس جزءاً حقيقياً من زيد، لكنّه شبيه بالجزء بوصفه متعلقاً بزيد.

- **الحكم في المؤكد بألفاظ الإحاطة والعموم:**

يقصد بألفاظ الإحاطة والعموم "كلّ" وما في معناها كجميع وأجمع وعامة، وقد تنبّه النحويون إلى العلاقة التي تجيز التوكيد بهذه الألفاظ بالنظر في معنى المؤكد، يقول الزجاجي: "وأمّا (كلّ) و(أجمع) فيؤكد بهما ما يتبعض"[107]. ويفهم من هذا الشرط أنّه يجب في المؤكد قبوله للتجزئة (التقسيم)؛ ذلك أنّ هذه الألفاظ تشير إلى تمام المؤكد من حيث دلالته على الإحاطة والعموم، بمعنى أنّها تشير إلى كل العناصر التي يتألف منها المؤكد، كما أنّه لم يشترط في المؤكد أن يكون جمعاً أو مفرداً؛ لأنّ الأسماء المفردة قد تكون قابلة للتجزئة.

ويفسر الزمخشري ذلك بقوله: "ومتى أكدت بكل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه، كقولك: قرأت الكتاب وسرت النهار كلّه، وتبحرت الأرض وسرت الليلة كلّها جمعاء"[108]. فهو ينفي صحة التوكيد بألفاظ الإحاطة للمفرد إذا لم تقصد الأجزاء التي يتألف منها؛ لذلك كان الغالب في مؤكد هذا الألفاظ أن يكون جمعاً؛ لأنّ الجمع في نظر الكثير من أبناء اللغة يتألف من مجموعة من العناصر، وهذا لا يفهم من المفرد؛ إلا أنّ الزمخشري أدرك أنّ في المفرد أجزاء يصح توكيدها بهذه الألفاظ؛ فالكتاب وإن كان مفرداً فهو قابل للتجزئة؛ إذ يتكون من مقدمة وفصول ومباحث وصفحات، ويجوز أن نقول: قرأت مقدمة الكتاب كلّها؛ فالمقدمة تتكون من فقرات وجمل وكلمات، وما دام المؤكد قابلاً للتجزئة يصح توكيده بكلّ وما في معناها.

ويوضح ابن يعيش كلام الزمخشري، إذ يقول: وكلّ وأجمع فمعناهما الإحاطة والعموم فلا يؤكد بهما إلا ما يتبعض ويتجزأ... وتقول جاءني القوم كلّهم أجمعون فتفيد بذلك استيفاء عدّة

القوم، ولو قلت جاءني زيد كلّه أو أجمع لم يجز لأنّ زيداً ليس ممّا يتجزأ ويتبعض، فإن أردت أنّه جاء سالم الأعضاء والأجزاء جاز، وتقول: أكلت الرغيف كلّه؛ لأنّ الرغيف مما يتجزأ فيجوز أن يكون أكل الأكثر منه"[109].

ويجيز ابن عصفور توكيد المفرد بالنظر إلى عامله، وصحة قبول هذا العامل للتجزئة؛ فالمفرد إن لم يكن قابلاً للتجزئة بنفسه، فقد يكون قابلاً للتجزئة بعامله، نحو: رأيت زيداً كلّه؛ فالرؤية يمكن أن تكون لأحد أعضاء زيد؛ ولذلك يعد زيد قابلاً للتجزئة؛ لأن العامل يجيز مثل هذا المعنى. ومثل ذلك لو قلنا: ضربت زيداً كلّه؛ فالضرب قد يكون لأحد أعضاء زيد، كاليد أو الرأس أو غير ذلك. ولا يجوز أن نقول: جاء زيد كلّه؛ لأن العامل في زيد يمنع صحة تجزئته، إذ لا يجوز المجيء لعضو من أعضاء زيد منفرداً[110].

- **بدل "بعض من كل":**

تشير تسمية هذا النوع من البدل "بعض من كل" إلى أنّ العنصر اللغوي الثاني، وهو البدل، يكون جزءاً من العنصر اللغوي الأول وهو المبدل منه. وقد تنبّه معظم النحويين لهذه العلاقة بين عنصري التركيب. إذ يقول الزجاجي "فأمّا بدل البعض من الكل، فقولك: قبضت المال نصفه، ولقيت أصحابك أكثرهم، وأكلت الرغيف ثُلُثه، فالثاني بدل من الأول وهو بعضه؛ وإنّما أبدل منه للبيان، ونظيره قول الله عز وجل: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[111]، فمَنْ في موضع خفض على البدل من (الناس)؛ لأنّ فرض الحجّ إنّما يلزم المستطيعين من الناس"[112].

ويلحظ في تركيب هذا النوع من البدل ارتباط العنصر الثاني "البدل" بضمير عائد على العنصر الأول "المبدل منه"، نحو: "قرأت الكتاب مقدمته، وقد يحذف العائد التركيبي للعلم به، نحو: قرأت الكتاب المقدمة، أو "ضربت زيداً اليد أو الرأس؛ لأن اليد والرأس جزء معلوم من صاحبه"[113]. ويلحظ، كذلك، في ترتيب العناصر ظهور القيد التركيبي الماثل في وجوب تقدم المبدل منه "الكل" على البدل "الجزء"، لاشتمال البدل على عائد تركيبي ـ ظاهر أو مقدر ـ على المبدل منه. ويشكل الموقع وعلاقة الجزء بالكل ضابطين من ضوابط صحة التركيب دلاليا ونحويا.

- **العلاقة بين المتعاطفين بـ حتّى:**

تتوسط حتى العاطفة بين عنصرين لغويين، يكون العنصر الثاني من جنس الأول أو جزءاً منه، وهذا ما يميز حتى من بقية حروف العطف[114]. وقد نبّه بعض النحويين إلى هذه العلاقة الدلالية

المعجمية بين المتعاطفين بـ حتّى، فيقول الزمخشري: "و(حتّى) الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءاً من المعطوف عليه إمّا أفضله، كقولك: مات الناس حتّى الأنبياء، أو دونه، كقولك: قدم الحاجّ حتى المشاة "[115]. ويذكر ابن يعيش ـ في شرحه مفصل الزمخشري ـ ثلاثة شروط للعطف بـ حتّى: "(أحدها) أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها (وأن) يكون جزءاً له (وأن) يكون فيه تحقير أو تعظيم وذلك نحو: قدم الحاج حتّى المشاة فهذا تحقير، ومات الناس حتّى الأنبياء وهذا تعظيم؛ ولذلك قال إمّا أفضله أو دونه، ولو قلت: قدم الحاج حتّى الحمار لم يجز؛ لأنّه ليس من جنس المعطوف عليه، وكذلك لو قلت: قدم زيد حتّى عمرو لم يجز؛ لأنّ الثاني وإن كان من جنس الأول فليس بعضاً له، وكذلك لو قلت: رأيت القوم حتّى زيداً وكان زيد غير معروف بحقارة أو عظم لم يجز أيضاً وإن كان بعضاً له"[116].

وقد يفهم من شرح ابن يعيش أن الشرطين الأول والثاني في العطف بحتى ضابطان دلاليان معجميان، يستند الأول إلى علاقة الاشتمال، والثاني إلى علاقة الجزء بالكل، أما الشرط الثالث فهو مقامي، يرتبط بمعرفة منزلة العنصر الثاني من العنصر الأول، تعظيما أو تحقيرا.

وينبّه ابن هشام في شرح قطر الندى إلى جانب معنوي دقيق في العطف بحتى، هو "التدريج"، الذي يقتضي انقضاء العنصر الأول في الوصول إلى العنصر الثاني الذي يكون جزءاً حقيقياً من الأول، نحو: أكلت السمكة حتّى رأسها، وقد يكون جزءاً بالتقدير كقول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفّف رحله والزاد حتّى نعله ألقاها[117]

فقد عطف النعل على الصّحيفة وليس جزءًا حقيقياً منها، ولكنّه كالجزء بالتقدير؛ لأنّ المعنى: ألقى ما يثقله والنعل داخل في ذلك[118].

ويزيد ابن هشام في مصنفه أوضح المسالك علاقة الجزئية وشبهها بين المتعاطفين وضوحا، فيذهب إلى "أنّ المعطوف بحتّى قد يكون شبيهاً بالجزء من المعطوف عليه، نحو: أعجبتني الجارية حتّى كلامها، ويضبط ذلك بصحة الاستثناء. والفرق بين ما كان جزءاً من المعطوف عليه، وما لم يكن جزءاً، أنّ الجزء يكون أمراً محسوساً يمكن أن يفصل من كله، وشبه الجزء يكون أمراً معنوياً يشتمل عليه صاحبه ولا يمكن أن يفصل عنه؛ فالكلام أمر معنوي لا يصح استئصاله من صاحبه بلغة الطب، وعكس ذلك اليد أو الرأس؛ إذ يمكن فصلهما من صاحبهما؛ ولذلك فالجزء قد يكون حقيقياً أو معنوياً[119]. [120]

ويلفت الأشموني الانتباه إلى أثر علاقة الجزئية أو شبهها في كون المعطوف مفردا، فالعطف بحتّى يوجب كون المعطوف مفرداً لا جملة؛ وذلك لأنّه جزء أو كالجزء من المعطوف عليه، وهذا لا يصح إلا في المفردات[121].

الخاتمة:

ناقشت هذه الدراسة أثر علاقات المعنى في أحكام قواعد التراكيب العربية، بمراجعة متأنية في مصنفات النحو العربي، على امتداد العصور المختلفة، ابتداء من الكتاب لسيبويه، وانتهاء بمصنفات النحو التقليدية في العصر الحديث. ووقفت على أهمية علاقات المعنى الاستبدالية كالترادف والتقابل والاشتمال وعلاقة الجزء بالكل ـ في توصيف تراكيب العربية وتحديد ضوابطها. وتبيّن استناد جملة من التراكيب العربية ـ كالمفعول المطلق والحال والتوكيد والبدل والعطف والإضافة والتمييز والاستثناء ـ إلى هذه العلاقات الدلالية المعجمية.

وأظهرت هذه الدراسة الأثر الجلي الذي تنطوي عليه علاقات المعنى في صياغة أحكام عدد من قواعد التراكيب وضوابطها لدى النحويين العرب القدامى والمحدثين التقليدين بعامة، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن هشام، وعباس حسن بخاصة. وأظهرت الدراسة ارتباط هذه العلاقات بمجموعة تراكيب محددة تتضمن في بنيتها مكونات نحوية كالحال والتمييز والعطف والبدل والتوكيد اللفظي والاستثناء والمفعول المطلق والإضافة. وكذلك، أظهرت الدراسة توظيف النحويين في توصيف قواعد التراكيب مفاهيم تقارب دلالة المصطلحات المتداولة في علم الدلالة اللفظي، وبخاصة في مجال الترادف، وعلاقة الجزء بالكل، كاستعمالهم "المعنى نفسه"، أو "عينه"، أو "المرادف"، في وصف ضابط الترادف، واستعمالهم مصطلحات "بعض"، أو"فرع"، أو"جزء"، "أو شبيه الجزء"، في وصف علاقة الجزء بالكل، واستعمالهم "التضاد"، أو"التقابل"، أو"التعارض" أو "شيئين مختلفين" في وصف علاقة التقابل، واستعمالهم "الاشتمال"، و"النوع" و"الجنس" في الدلالة على علاقة الاشتمال. ومع ذلك، فإن التقابل قد ظهر عند النحويين مجملا، فخلت المواضع التي وقفت عليها الدراسة من تمييز دقيق بين أنماط التقابل المتباينة.

وفي الختام، فإن المرجو من هذه الدراسة أن تسهم في دراسة المستوى التركيبي على ضوء المعطيات الدلالية المعاصرة، وأن تلقي الضوء على جانب مهم في آليات صياغة قواعد النحو العربي، يتمثل في اتكاء النحويين العرب القدامى على الضوابط الدلالية المعجمية بعامة، وعلاقات المعنى بخاصة. ولعل الدراسة الحالية تفتح الباب على مصراعيه لدراسات مستقبلية تستخلص الخصائص الدلالية لبعض علاقات المعنى الملتبسة كعلاقة الجزء بالكل وعلاقة الاشتمال، لتمهّد لدراسات لغوية تطبيقية تترسم أثر علاقات المعنى على المستوى التركيبي في نصوص فصحى التراث وفصحى العصر.

The Impact of Sense Relations on Rules Formulation of Arabic Structures

Said Jaber Abu Khader, *Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Humanities, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.*

Abd Arrahman Qublan Assarhan, *Researcher, Ministry of Education, Jordan.*

Abstract

This study investigates the impact of sense relations on rules formulation of Arabic syntactic structures. It seeks to highlight the importance of sense relations, namely synonymy, oppositions, hyponymy, and meronymy, in constructing Arabic syntactic structures. It also examines the influence of these relations, which may be considered as one of the main devices that were adapted by the ancient and the modern Arab grammarians, on formulating syntactic rules. To achieve its goals, the study reviews main Arabic grammar sources, and it draws upon ideas from semantics.

The study's findings reveal that the sense relations are of a remarkable significance on the lexicogrammatical level, as lexical associative relations of several Arabic syntactic structures. Arab grammarians referred extensively to notions and terms of synonymy, oppositions, hyponymy, and meronymy while stating rules of syntactic structures that includes constituents, such as circumstantial accusative, specificative, verbal corroboration, unrestricted object, coupling conjunction, exception, and annexation.

قدم البحث للنشر في 2010/7/1 وقبل في 2011/1/6

الهوامـش:

(1) انظر: كرستال، ديفيد، علم الدلالة، ترجمة: مازن الوعر، **علامات في النقد**، الجزء (21)، المجلد (6)، سبتمبر، 1996، ص272، وص289.

(2) انظر: المرجع ذاته، ص272، وص289.

(3) يشار، هنا، إلى دراسات سابقة عنيت بالمستوى الدلالي النحوي في العموم، وأهمها:

دراسة: المساعفة، نجود جميل، "**المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية (مقاربة لسانية حديثة)**، (رسالة ماجستير)، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية، الجامعة الأردنية، الأردن،2002م، التي تناولت المعنى النحوي عند القدماء والمحدثين، ودور القرائن المعنوية مثل

الإسناد والتخصيص وغيرهما، والقرائن اللفظية كالمطابقة والرتبة في تشكيل المعنى النحوي، كما قامت بوصف أثر العامل، والأبعاد الصرفية والنحوية والدلالية، والمعاني المعجمية والدلالية والاجتماعية في تشكيل المعاني النحوية. ودراسة: شديد، صائل رشدي، **عناصر تحقيق الدلالة في العربية (دراسة لسانية)**، (رسالة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003، التي ناقشت دور المعجم في بيان الدلالة، وصفت بعض الظواهر المعجمية كالمشترك اللفظي والأضداد والترادف، كما وصفت أثر الصوت والبنية الصرفية والتركيب في بيان الدلالة. ودراسة: جرادات، أسامة كامل، **الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية**،2003م، (رسالة ماجستير)، قسم اللغة العربية، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2003م، التي تناولت الوظائف النحوية في العربية وأبعادها التركيبية والدلالية والتداولية، وعني الباحث بمصطلح المعنى في النظرية النحوية العربية، ثم في الأنظار اللسانية الحديثة، ووصف في دراسته الأبعاد المعنوية في حدود الوظائف النحوية.

(4) انظر: أولمان، ستيفن، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة كمال بشر، مصر، القاهرة، مكتبة الشباب، 1992، ص 109. الخولي، محمد علي، **علم الدلالة (علم المعنى)**، الأردن، عمان، دار الفلاح، 2001، ص93. Hurford, J.R. and Heasley, B., **Semantics: a course book**, Cambridg University Press ,1983 ,p.102. Farghal, M., **Vocabulary Development and Semantic Relations: A Coursebook**, Hamada Establishment for university studies,Irbid – Jordan , 2000,p.81.

(5) انظر: عمر، أحمد مختار: **علم الدلالة**، ط2، مصر، القاهرة، عالم الكتب، 1988، ص 98.

(6) انظر: الخولي، محمد: **علم الدلالة**، ص 95.

(7) انظر: عمر، أحمد مختار: **علم الدلالة**، ص220-ص222.

(8) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ): **الكتاب**، الجزء الأول، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مصر، القاهرة، عالم الكتب،1993، ص 380 ـ ص 383، ومثل هذا الحكم يرد عند ابن جني، انظر: **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الثانية، الأردن، إربد، دار الأمل، 1990، ص 29.

(9) انظر: سيبويه: **الكتاب**، الجزء الأول، هامش 383.

(10) الجرجاني، عبد القاهر: **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، المجلد الأول، العراق، دار الرشيد، 1982، ص587.

(11) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538هـ): **المفصّل في صنعة الإعراب**, تحقيق: إميل بديع يعقوب, ط1, لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1999, ص62. ولمزيد بيان، انظر: ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (ت 643هـ)، **شرح المفصّل**، الجزء الأول، مصر، إدارة الطباعة المنيرية، 1980، ص112.

(12) انظر: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري (ت 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار إحياء العلوم، 1981م، ص174، **وانظر كذلك ورود هذا الحكم مرتبطا بمصطلح الترادف في المصادر الآتية:** ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769 هـ): **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مصر، مكتبة السعادة، د.ت.، ص561. والأشموني، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الجزء الثاني، مصر، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، 1993، ص199. والأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري**، الجزء الأول، دار إحياء الكتب العربية، د. م.، 1900، ص327. والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الجزء الثالث، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992، ص 99 ـ ص 100.

(13) انظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، الجزء الثاني، الطبعة التاسعة، دار المعارف، 1987، ص 214، والغلاييني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، الجزء الثالث، الطبعة الحادية عشر، لبنان، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، 1972، ص 31. والسيد، أمين علي، **في علم النحو**، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، مصر، القاهرة، دار المعارف، 1977م، ص301.

(14) **البقرة**، الآية 91.

(15) عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، المجلد الأول، ص682. وللتوسع في الحال المؤكدة لصاحبها، ينظر:الزمخشري، **المفصّل في صنعة الإعراب**، ص 98. وابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الأول، ص 64. وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية،1991، ص 233 (وقد ذكر في هذا الموضع أنّ هذا النوع من الحال أغفل التنبيه إليه جميع النحويين، وقد تبيّن العكس)**.** وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك وآخرين، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، دار الفكر، 1969م، ص 518. **وابن هشام، قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشرة، لبنان، بيروت، دار الفكر، د.ت.، هامش 338. وابن هشام: **أوضح**

المسالك، ص 214. والأشموني، **شرح الأشموني**، الجزء الثاني، ص 315. والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، الجزء الأول، ص 367، وص 387. والسيوطي، **همع الهوامع**، الجزء الرابع، الكويت، دار البحوث العلمية، 1979، ص 9، ص 41.

(16) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669هـ): **المقرّب**، تحقيق: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، العراق، بغداد، مطبعة العاني، 1986م، ص 161.

(17) **ق**، الآية 31.

(18) **النمل**، الآية 19.

(19) **القصص**، الآية 31.

(20) **الأعراف**، الآية 74.

(21) انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص 233 ـ ص 234.

(22) **مريم**، الآية 33.

(23) انظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص 338.

(24) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، المجلد الأول، ص 681.

(25) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ص 211.

(26) أمية بن أبي عائذ الهذلي، انظر: ابن عصفور، **المقرّب**، هامش 246.

(27) المصدر ذاته، ص 245 ـ ص 246.

(28) **الحديد**، الآية 3

(29) **الحشر**، الآية 24

(30) السيوطي: **همع الهوامع**، الجزء الخامس، الكويت، دار البحوث العلمية، ص 184.

(31) **الحشر**، الآية 24

(32) انظر: الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، الجزء الثاني، ص 126. ص127. **ونجد مثل هذا الحكم عند عبده الراجحي، ولكن دون أن يستخدم مصطلح الترادف، ودون أن يمثّل على ذلك**، انظر: الراجحي، عبده، **التطبيق النحوي**، دار لبنان، بيروت، النهضة العربية، 1985، ص389.

(33) ورد في الصحاح للجوهري: "قولهم: جَيْرِ لا آتيك، بكسر الراء، يمين للعرب. ومعناها حقاً. قال الشاعر:

وقلنَ على الفردوس أولَ مشربٍ أجلْ جَيْرِ إن كانت أبيحت دعائرُه" (الجوهري: إسماعيل بن حماد (في حدود 400هـ.)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط2، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1979، الجزء الثاني، (مادة: جير).

(34) **يستخدم عباس حسن مصطلح الترادف صراحةً في الدلالة على صحة التوكيد اللفظي بالمرادف، مستخدماً المثال الآتي: الذهب التبر مختبئ في صحارينا، وهو بهذا يتفق مع خالد الأزهري**، انظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، الجزء الثالث، ص525. ص 523.

(35) **الفاتحة**، الآية 6، والآية 7

(36) انظر: الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص 23. وللتوسع انظر: الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، المجلد الثاني، ص929 ـ ص930. وابن يعيش: **شرح المفصل**، الجزء الثالث، ص 64.

(37) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الثالث، ص 71.

(38) انظر: **المصدر ذاته**، الجزء الثالث، ص 64.

(39) الجرجاني: **المقتصد في شرح الإيضاح**، المجلد الثاني، ص 932.

(40) انظر: المصدر ذاته، المجلد الثاني، ص 932 ـ ص 933.

(41) ابن عصفور: **المقرّب**، ص 266 ـ ص 267.

(42) **الفاتحة**، الآية 6، والآية 7.

(43) يشير لفظ "الناظم" إلى ابن مالك.

(44) **إبراهيم**، الآية 1، والآية 2.

(45) ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ص 330.

(46) **يلحظ أن عددا من دارسي النحو المحدثين يحكمون بالمساواة التامة في المعنى بين العنصرين، وهذا ما يؤكد صحة الترادف التام بين اللفظين، وصحة الاستغناء عن العنصر الأول**، انظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، الجزء الثالث، ص665 ـ ص666. والغلاييني، **جامع الدروس العربية**، الجزء الثالث، ص236. والراجحي، **التطبيق النحوي**، ص390.

(47) الجرجاني: **المقتصد في شرح الإيضاح**، المجلد الثاني، ص 927.

(48) انظر: الزمخشري، **المفصّل في صنعة الإعراب**، ص 157.

(49) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الثالث، ص 71. **ويتفق الأزهري مع ابن يعيش في استخدام مصطلح المرادف في الدلالة على العلاقة بين المتعاطفين على البيان**، انظر: الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، الجزء الثاني، ص 130.

(50) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الثالث، ص 71.

(51) انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص 410.

(52) الجنابي، أحمد ناصيف، **"ظاهرة التقابل في علم الدلالة"**، آداب المستنصرية، العدد (10)، 1985، ص15

(53) Nilsen, D., and Nilsen A., **Semantic Theory, A Linguistic Perspective**, Newbury house, U.S.A., 1975, P.134

(54) انظر: Cruse, D., Lexical Semantics, P. 197

(55) انظر: Ibid., P.197

(56) للوقوف على أنماط علاقات التقابل ومصطلحاتها ومفاهيمها وخصائص كل منها ينظر: أبو خضر، سعيد جبر، **التقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية: تحليل لغوي تقابلي**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2004، ص 15- ص30.

(57) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الأول، ص 56.

(58) **يستخدم عباس حسن مصطلح تعارض الأحوال في الدلالة على هذه الظاهرة المعجمية**، انظر: **النحو الوافي**، الجزء الثاني، ص389

(59) انظر: Hurford and Heasly**, Semantics**, P. 114

(60) لاينز، جون، **مقدمة في علم اللغة النظري**، الفصلان التاسع والعاشر، ترجمة مجيد الماشطة وزميليه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1980، ص98.

(61) انظر: شعبان، شعبان هويدي، **علم الدلالة بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة العربية، 1993، ص180

(62) أبو خضر، سعيد جبر، **التقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية: تحليل لغوي تقابلي**، ط1، الأردن، إربد، عالم الكتب الحديث، 2004، ص18

(63) انظر: أبو خضر، سعيد جبر، المرجع السابق، ص20

(64) انظر: الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، المجلد الثاني، ص 873.

(65) انظر: المصدر ذاته، المجلد الثاني، ص 873 ـ ص 874.

(66) **الفاتحة**، الآية 7

(67) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الثاني، ص 126.

(68) **الأنفال**، الآية 67

(69) انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، الجزء الثاني، ص 77 ـ ص 78.

(70) انظر مثلاً: عمر، أحمد مختار، **علم الدلالة**، ص98، وأبو خضر، سعيد جبر، **التقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية: تحليل لغوي تقابلي**، ص11، والبهنساوى، حسام، **التوليد الدلالي: دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر لأبي الطيب اللغوي في ضوء نظرية العلاقات الدلالية**، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، زهراء الشرق، 2003، ص 20.

(71) انظر: عمر، أحمد مختار، **علم الدلالة**، ص99.

(72) انظر: **المرجع ذاته**، ص99.

(73) انظر: انظر: سيبويه، **الكتاب**، الجزء الأول، ص 34 ـ ص 35.

(74) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، المجلد الأول، ص 586 ـ ص587.

(75) انظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، الجزء الثاني، ص 217. والغلاييني، **جامع الدروس العربية**، الجزء الثالث، ص32. والسيد، أمين، **في علم النحو**، الجزء الأول، ص301. وعبده الراجحي، **التطبيق النحوي**، ص231 ـ ص232.

(76) **البقرة**، الآية 260

(77) انظر: المبرّد، أبو العباس (285هـ): **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لبنان، بيروت، عالم الكتب، 1963، ص 234، وص 268 ـ ص 269

(78) الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص 97.

(79) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، الجزء الأول، ص 60.

(80) انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ص 206 ـ ص 207.

(81) انظر: الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، الجزء الثاني، ص 141.

(82) **يذهب عباس حسن في تفسيره للبعض الحقيقي إلى أن الشرط أن يكون المعطوف عليه جنساً عاماً يشمل أنواعاً كثيرة، نحو: النبات نافع حتّى الأزهار**، انظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، الجزء الثالث، ص581.

(83) انظر: **شرح ابن عقيل**، الجزء الأول، ص 666.

(84) انظر: **شرح الأشموني**، الجزء الثاني، ص 343 ـ ص 344.

(85) انظر: الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، المجلد الثاني، ص 884 ـ ص 886.

(86) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الثالث، ص 5. ويرد مثل هذا الرأي عند ابن عصفور، انظر: **المقرّب**، ص 234.

(87) انظر: عمر، أحمد مختار، **علم الدلالة**، ص101.

(88) للتفصيل في هذه الشروط، انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص 235.

(89) **الحجرات**، الآية 12.

(90) **الحجر**، الآية 47.

(91) ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص 235.

(92) **النساء**، الآية 125.

(93) انظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص 235. ولمزيد توسع، ينظر: **شرح قطر الندى**، هامش 329، و**أوضح المسالك**، ص 209. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، الجزء الأول، ص 645 ـ 646.

(94) **الأعراف**، الآية 74.

(95) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ص 205.

(96) خالد الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، الجزء الأول، ص 371 ـ ص 372. ويرد هذا التوجيه عند السيوطي، انظر: **همع الهوامع**، الجزء الرابع، ص 13.

(97)، انظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، الجزء الثاني، ص374 ـ 375.

(98) الجرجاني، **المقتصد**، المجلد الثاني، ص 691. ص 692. ويرى الزمخشري أنّ التمييز بنوعيه ـ تمييز الجملة والمفرد ـ منقول عن أصله؛ والقصد من ذلك المبالغة والتأكيد، انظر: **المفصّل في صنعة الإعراب**، ص 101.

(99) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الأول، ص70، وص 74. وحول العلاقة بين التمييز المحوّل والمميز، ينظر: ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص 242 ـ ص243. **شرح قطر الندى**، ص 337. **أوضح المسالك**، ص 218.

(100) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الأول، ص72. **ويبدو أنّ بعض النحويين لم يجز في هذه العلاقة إلا النصب**، انظر: **شرح شذور الذهب**، ص 242. **وأوضح المسالك**، ص 218.

(101) انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، الجزء الرابع، ص 65.

(102) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الثاني، ص 75 ـ ص 76.

(103) ابن يعيش: **المصدر ذاته**، الجزء الثاني، ص80. وانظر سيبويه: الكتاب، الجزء الثاني، ص319، حيث ورد: "هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حمارا، جاءوا به على معنى ولكنّ حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكنّ..."، وانظر: المصدر ذاته، الجزء الثاني، ص320-328.

(104) انظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، الجزء الثاني، 318.

(105) الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، الجزء الأول، ص 356.

(106) انظر: المصدر ذاته، الجزء الأول، ص 356.

(107) الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص 21.

(108) انظر: الزمخشري، **المفصّل في صنعة الإعراب**، ص 147.

(109) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الثالث، ص 40.

(110) انظر: ابن عصفور، **المقرّب**، ص 263. **ومثل هذا التوجيه يرد** عند: ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص 414. ص415، والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، الجزء الثاني، ص 122. والسيوطي، **همع الهوامع**، الجزء الخامس، ص199. وأمّا ابن عقيل في شرحه فيبدو أنّه لم يجز توكيد المفرد لا بالنظر في ذاته، ولا بعامله، انظر: **شرح ابن عقيل**، الجزء الثاني، ص 208. **ويجيز المحدثون ـ ومنهم عباس حسن ـ توكيد المفرد بكل، إذا كان العامل قابلاً للتجزئة**، انظر: **النحو الوافي**، الجزء الثالث، ص510.

(111) **آل عمران**، الآية 97.

(112) الزجاجي، **الجمل في النحو**، ص 25.

(113) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الثالث، ص 64.

(114) انظر: الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، المجلد الثاني، ص 956 ـ ص 957.

(115) الزمخشري، **المفصّل في صنعة الإعراب**، ص 390 ـ ص 391. ولمزيد بيان، ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الثامن، ص 96 ـ ص 97. وابن عصفور، **المقرّب**، ص 252. والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، الجزء الثاني، ص141. والسيوطي، **همع الهوامع**، الجزء الخامس، ص 258 ـ ص 259.

(116) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، الجزء الثامن، ص 96.

(117) البيت لأبي مروان النحوي، انظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص 431.

(118) انظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص 431 ـ ص 432.

(119) انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ص 320. ومثل هذا الحكم يرد عند خالد الأزهري، انظر: **شرح التصريح على التوضيح**، الجزء الثاني، ص 141.

(120) يرى عباس حسن أنّ البعض الحقيقي، إمّا أن يكون جزءاً حقيقياً من الكل بحيث لا يوجد الكل بغيره، نحو: عالج الطبيب الجسم حتّى الإصبع، وإمّا أن يكون فرداً في مجموع، نحو: خرج الجيش حتّى القائد. انظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، الجزء الثالث، ص 581. وهو بهذا الوصف يؤكد ما جاء في مصادر التراث النحوي، إذ يكون المعطوف بـ حتّى جزءاً من المعطوف عليه، وقارنه بما ورد عند الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، الجزء الثالث، ص247.

(121) انظر: الأشموني، **شرح الأشموني**، الجزء الثالث، ص 180.

المصادر والمراجع العربية:

ابن جني، عثمان بن جني الموصلي. (392هـ / 1990). **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الثانية، الأردن، إربد، دار الأمل.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (669هـ / 1986م). **المقرّب**، تحقيق: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، العراق، بغداد، مطبعة العاني.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (769هـ). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مصر، مكتبة السعادة.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري. (761هـ / 1981م). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار إحياء العلوم.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري. (761هـ / 1991م). **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري. (761هـ / 1969م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك وآخرين، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، دار الفكر.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري. (761هـ). **ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشرة، لبنان، بيروت، دار الفكر.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي. (643هـ / 1980م). **شرح المفصّل**، الجزء الأول، مصر، إدارة الطباعة المنيرية.

أبو خضر، سعيد جبر. (2004). **التقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية: تحليل لغوي تقابلي**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

الأزهري، خالد. (1900). **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري**، دار إحياء الكتب العربية، د.م.

الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد. (900هـ / 1993). **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الجزء الثاني، مصر، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ص199.

أولمان، ستيفن. (1992). **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة كمال بشر، مصر، القاهرة، مكتبة الشباب.

البهنساوى، حسام. (2003). **التوليد الدلالي: دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر لأبي الطيب اللغوي في ضوء نظرية العلاقات الدلالية**، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، زهراء الشرق.

جرادات، أسامة كامل. (2003م). **الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية**، (رسالة ماجستير)، قسم اللغة العربية، الجامعة الهاشمية، الأردن.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن. (471هـ / 1982). **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، دار الرشيد.

الجنابي، أحمد ناصيف. (1985). ظاهرة التقابل في علم الدلالة، **آداب المستنصرية**، العدد (10).

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (400هـ / 1979م). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط2، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

حسن، عباس. (1987). **النحو الوافي**، الجزء الثاني، الطبعة التاسعة، دار المعارف.

الخولي، محمد علي. (2001). **علم الدلالة (علم المعنى)**، الأردن، عمان، دار الفلاح.

الراجحي، عبده. (1985). **التطبيق النحوي**، دار لبنان، بيروت، النهضة العربية.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (337هـ / 1988م). **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الرابعة، إربد، الأردن، دار الأمل.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (538هـ / 1999م). **المفصّل في صنعة الإعراب**, تحقيق: إميل بديع يعقوب, ط1, لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (180هـ / 1993م). **الكتاب**، الجزء الأول، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مصر، القاهرة، عالم الكتب.

السيد، أمين علي. (1977م). **في علم النحو**، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، مصر، القاهرة، دار المعارف.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (911هـ / 1979م). **همع الهوامع**، الجزء الرابع، الكويت، دار البحوث العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (911هـ / 1992م). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الجزء الثالث، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة.

شديد، صائل رشدي. (2003). **عناصر تحقيق الدلالة في العربية (دراسة لسانية)**، (رسالة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية، الجامعة الأردنية، الأردن.

شعبان، شعبان هويدي. (1993). **علم الدلالة بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة العربية.

عمر، أحمد مختار. (1988). **علم الدلالة**، ط2، مصر، القاهرة، عالم الكتب.

الغلاييني، مصطفى. (1972). **جامع الدروس العربية**، الجزء الثالث، الطبعة الحادية عشر، لبنان، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية.

كرستال، ديفيد. (1996). علم الدلالة، ترجمة: مازن الوعر، **علامات في النقد**، الجزء (21)، المجلد (6)، سبتمبر.

لاينز، جون. (1980). **مقدمة في علم اللغة النظري**، الفصلان التاسع والعاشر، ترجمة مجيد الماشطة وزميليه، كلية الآداب، جامعة البصرة.

المبرّد، أبو العباس. (285هـ / 1963م). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لبنان، بيروت، عالم الكتب.

المساعفة، نجود جميل. (2002م). **المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية (مقاربة لسانية حديثة)**، (رسالة ماجستير)، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية، الجامعة الأردنية، الأردن.

المصادر والمراجع الأجنبية:

Cruse, D. (1986). *Lexical Semantics*, Cambridge University Press.

Farghal, M. (2000). *Vocabulary Development and Semantic Relations: A Coursebook*, Hamada Establishment for university studies, Irbid - Jordan.

Hurford, J.R. and Heasley, B. (1983). *Semantics: a course book*, Cambridg University Press.

Lyons, J. (1977). *Semantics*, Cambridge University Press.

Nilsen, D. and Nilsen, A. (1975). *Semantic Theory, A Linguistic Perspective*, Newbury house, U.S.A.